

Distr.: General
12 February 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان 7 شباط/فبراير 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

بينما يتردد مجلس الأمن ويحلل الكلمات تحليلًا، ويواصل الفشل في الاضطلاع بولايته الرسمية، يسقط المزيد من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين ضحايا لحرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل والتي تدخل الآن شهرها الخامس.

والأرواح التي كان يمكن إنقاذها لو تم الوفاء بالالتزامات الواقعة بموجب القانون الدولي، وليس أقلها الالتزام بحماية المدنيين في وقت الحرب، تُترك بدلا من ذلك تحت رحمة محتل عديم الرأفة لا يخفي كراهيته للشعب المحتل ورغبته في التخلص منه. وإسرائيل تسعى بشكل منهجي، سواء بقتل ذلك الشعب أو تهجير قسرا أو فرض ظروف معيشية تعرض بقاءه للخطر، بما في ذلك ظروف المجاعة والمرض، إلى تحقيق هذا المخطط، وقد جاء هجومها الوحشي على قطاع غزة تنويفا لعقود من السياسات والممارسات غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني.

وإسرائيل، في الأيام التي تجاوزت العشرة والتي انقضت منذ أن حددت محكمة العدل الدولية تدابير تحفظية كي تنفذها إسرائيل فيما يتعلق بعدة أمور منها منع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، ومنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، ومنع إتلاف الأدلة، والتمكين لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية الشاقة التي يواجهها الفلسطينيون في غزة، قد انتهكت بشكل صارخ كل تدبير من تلك التدابير.

وإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي لا تحترم الأثر الملزم للأمر الصادر عن المحكمة، تواصل التصرف في ظل الإفلات التام من العقاب، وهي لا تزال واثقة من أنها لن تواجه أبداً تبعات أعمالها الإجرامية، ولا حتى عند ارتكابها الإبادة الجماعية. بل على العكس من ذلك، فإن من يعانون من تبعات هذه



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأعمال الإجرامية هم المدنيون الفلسطينيون الأبرياء الخاضعون للاحتلال العسكري الإسرائيلي عديم الرأفة وغير القانوني.

وبالنسبة لإسرائيل وجيشها عديم الرأفة وغير الأخلاقي، فإن كل فتاة أو فتى وكل امرأة أو رجل من الفلسطينيين هو هدف مشروع. وسواء في غزة أو في أي مكان آخر في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، لا يوجد بيت أو مستشفى أو مدرسة أو مأوى تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مأمن من ذلك؛ ولا يوجد مكان مقدس، ولا حتى المواقع الدينية أو الكنائس أو المساجد، بما في ذلك المسجد الأقصى، لا تتعرض للهجوم المستمر. وكما حدث قبل صدور أمر محكمة العدل الدولية وبعده، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية مهاجمة المناطق المدنية في غزة والإغارة بعنف على البلدات والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي 26 كانون الثاني/يناير، عندما أصدرت محكمة العدل الدولية أمرها، لاحظت أن "25 700 فلسطيني قد قُتلوا، كما أُبلغ عن إصابة أكثر من 63 000 آخرين". ومنذ ذلك الحين، قُتل ما يقرب من 2 000 شخص آخرين على يد إسرائيل في هجمات متعمدة عشوائية، وهي أرقام صادمة لن تكف عن الازدياد إلا إذا أوقف إطلاق النار.

وحتى اليوم، قتلت إسرائيل ما لا يقل عن 27 585 فلسطينيا في غزة، أكثر من 12 100 منهم من الأطفال، وأصابت أكثر من 67 000 شخص، والعديد منهم مصاب بجروح مغيرة لحياتهم ومهددة لها. وفي الضفة الغربية، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون 374 فلسطينيا، من بينهم 96 طفلا، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وقتل 65 من هؤلاء الضحايا منذ بداية هذا العام.

وهذه الحصيلة المروعة من الخسائر، التي لم تُحتسب فيها بعد آلاف الجثث التي لم يتسن انتشالها من تحت الأنقاض حتى الآن، حصيلة ترتفع في كل دقيقة، وينبغي أن تجلب الخزي لجميع الذين يشاهدون هذه الإبادة الجماعية وهي تتكشف، ومع ذلك يقصرون عن وقفها.

وكان ينبغي لهذه الحصيلة المروعة من الخسائر أن تجبر مجلس الأمن منذ فترة طويلة على المطالبة بوقف إطلاق النار. ولكن المجلس لا يزال يخذل ولايته بموجب الميثاق ويخيب توقعات المجتمع الدولي بأسره تقريبا الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية منذ شهور.

وحتى بعد أن تحركت محكمة العدل الدولية للوفاء بواجباتها، لا يزال مجلس الأمن يوارب ويسمح باستمرار هذه الوحشية، وهو ما يفاقم حالة هي كارثية أصلا. فقد سمح متعمدا بأن يُقتل ويُشوه المزيد من آلاف المدنيين وأن يُحتجز ويعذب آلاف آخرون، وأن يُحدث المزيد من الدمار والخراب ويُعرض للخطر عن عمد حياة أكثر من مليوني شخص يكافحون من أجل البقاء دون أساسيات الحياة، ممنوعا عنهم الغذاء الكافي والماء والأدوية والوقود والمأوى، وأن يُحرّم الأطفال والشباب من التعليم ويُتركوا عرضة للجوع والمرض والقر، مصدومين مروّعين، دون مكان آخر يفرون إليه بحثا عن الأمان.

ففي الأسبوع الماضي وحده، قصفت إسرائيل بشكل متكرر رفح ودير البلح وخان يونس، وكلها مناطق يُفترض أنها "مناطق آمنة" نزح إليها أكثر من مليون فلسطيني من شمال غزة نزوحا قسريا. ومن بين الهجمات العديدة غارة قُتل فيها 30 شخصا في دير البلح في 4 شباط/فبراير. وتواصل إسرائيل هجماتها على المستشفيات، فقد حاصرت مستشفى الأمل ومستشفى النصر في خان يونس، معرضة بذلك للخطر حياة المرضى والطواقم الطبية والنازحين الـ 10 000 الذين لجأوا إلى مجمعات المستشفيات.

وواصلت إسرائيل أيضا قتل الصحفيين والمساعدين الطبيين التابعين لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على أشخاص يائسين كانوا يقفون في طابور للحصول على المعونة الغذائية وأصاب قافلة مساعدات إنسانية تابعة للأمم المتحدة، ويواصل القناصة الإسرائيليون والطائرات المسيرة الإسرائيلية استهداف المدنيين وقتلهم على سبيل الهزل، بمن فيهم الفارون للنجاة بحياتهم، ومن بينهم أطفال. وقد اعتُقل وأُخفي مئات الفلسطينيين الآخرين، ولا سيما الرجال والشباب، وعُرضوا لسوء المعاملة وللتجريد من إنسانيتهم، بما في ذلك التعذيب.

ولا تزال المنازل الفلسطينية والمجمعات السكنية والجامعات تتعرض للتفجير والتدمير، حيث يسجل بعض الجنود الإسرائيليين أنفسهم وهم يفعلون ذلك مبتهجين متباهين بأنهم "لن يتركوا لهم [أي للفلسطينيين] شيئا يعودون إليه"، وهو ما قد ألحق، حسب بعض التقديرات، الدمار أو الضرر بما يزيد عن 70 في المائة من المساكن في غزة. وتستمر عمليات هدم منازل الفلسطينيين وغيرها من المباني المدنية في الضفة الغربية، بما في ذلك في حي سلوان بالقدس الشرقية، بلا هوادة كجزء من حملة التطهير العرقي الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلية المستمرة منذ عقود في فلسطين المحتلة.

وفي الأيام الأخيرة، أجبرت السلطة القائمة بالاحتلال على إجلاء ما لا يقل عن 8 000 مدني مشردين بالفعل في خان يونس، مما دفع معظمهم نحو منطقة رفح، حيث يوجد الآن أكثر من مليون شخص ليس لديهم مكان يقيمون فيه سوى الشوارع أو الخيام المؤقتة بالقرب من الحدود مع مصر. ومع تزايد الاحتجاجات والضغوط الإنسانية في رفح وتصاعد الهجمات الإسرائيلية، تزايد مخاطر النزوح الجماعي للأسر اليائسة أو الترحيل القسري للسكان الفلسطينيين من قبل إسرائيل.

وهذا خطر حقيقي وقائم ما زال يهدّد به مسؤولو الحكومة الإسرائيلية الذين لا يخفون أهدافهم المتمثلة في إخلاء غزة من سكانها واستيطانها. وتحقيقا لهذه الغاية، تصاعدت هجماتهم الخبيثة على الأونروا، سعيا إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من المدنيين المعرضين للخطر في غزة من مساعدتها المتقدمة للحياة، مستهدفين قدرة أولئك اللاجئين والمدنيين على الصمود والنجاة من هذه الكارثة.

فكيف يمكن لمجلس الأمن أن يسمح لإسرائيل بمواصلة هذه الفظائع؟ ومتى سيطالب بوقف هذا الهيجان الفتاك وحملة التطهير العرقي هذه؟ وما هي التعلّلات التي يمكن أن تبرر هذا الهجوم عندما لا شيء، لا هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر ولا أي هجوم آخر، يمكن أن يبرر الإبادة الجماعية؟

ويجب بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى وقف لإطلاق النار؛ ولا بد من اتخاذ كل إجراء مسؤول لإنقاذ ملايين الأرواح المعرضة للخطر ما دامت هذه الحرب مستمرة، مع ازدياد تقلب الحالة في المنطقة يوما بعد يوم.

وحتى في الوقت الذي تبذل فيه الجهود الدبلوماسية، لا يزال يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره وأن يفي بواجباته بموجب الميثاق. وببساطة، لا توجد مبررات لأن يقف المجلس موقف المتفرج كمرقب عاجز في وقت تُرتكب فيه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ويتعرض فيه السلم والأمن الإقليميان والدوليان لتهديد مباشر.

ولذلك، نكرر ندائنا إلى مجلس الأمن للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار وللتحرك فورا من أجل وقف حملة الموت والتدمير والحصار التي تشنها إسرائيل في غزة وبقيّة الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا يمكن ضمان تنفيذ الأمر بالتدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية والقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين ومنع المزيد من التهجير القسري وضمان إيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إليهم، بما في ذلك من خلال الأونروا، من أجل منع المجاعة والمرض من الانتشار أكثر، إلا بوقف إطلاق النار.

ونناشد مرة أخرى مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الدول والمنظمات أن تقي بالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على الجميع أن يتحركوا دون تأخير لوقف هذه الأزمة الكارثية وضمان أعمال المساءلة، بما في ذلك من خلال محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لوضع حد نهائي للاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري البغيضين ولهذا الظلم الفادح المرتكب ضد الشعب الفلسطيني.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 825 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 31 كانون الثاني/يناير 2024 (A/ES-10/981-S/2024/118)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم